

Distr.: General
18 January 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام ٢٠١٦

الدورة الحادية والسبعون

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة: متابعة

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة

التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج

العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠

تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٩/٢٣١ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠١٥، حيث طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً شاملاً عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول).

* E/2016/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

080216 040216 16-00680 (A)



أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير، وهو التقرير الأخير قبل استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول)^(١) معلومات وتحليلات شاملة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول منذ عام ٢٠١١، ويغطي جميع مجالات العمل الثمانية ذات الأولوية والهدف الرئيسي المتمثل في زيادة خروج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. ويعرض التقرير أيضاً القرارات والإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ برنامج العمل وأنشطة سائر الجهات صاحبة المصلحة. والبيانات الإحصائية المستخدمة في هذا التقرير متاحة على شبكة الإنترنت^(٢).

٢ - ويقدم التقرير توصيات بشأن السبل التي يمكن بها تحسين تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، بهدف كفالة تحقيق الأهداف والغايات المحددة في أقل البلدان نمواً من خلال تقوية الجهود الوطنية وزيادة اتساقها وإقرارها بتعزيز التعاون الدولي. وإضافة إلى ذلك، يبحث التقرير كيف يمكن لخطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣)، وخطّة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٤)، والاتفاق المعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في باريس في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أن تدعم تحقيق أولويات أقل البلدان نمواً.

ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ الأولويات الرئيسية في برنامج عمل إسطنبول

٣ - بعد تسجيل هبوط عام ٢٠١١ بسبب آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، استقر متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً عند ٥,٥ في المائة. وفي عام ٢٠١٤، سجل ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً معدلات نمو بلغت ٧ في المائة أو أكثر، وهو ما يتماشى مع الهدف المحدد في برنامج عمل إسطنبول. غير أن معدلات النمو عرفت تقلبات،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(٢) متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: <http://unohrrls.org/custom-content/uploads/2015/12/SG-Report-on-IPoA-2015-Statistical-Annex.pdf>

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

مع انخفاضات حادة في بعض البلدان، تعزى جزئيا إلى سوء الأحوال الجوية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وتحديات الأمن الإقليمية.

ألف - القدرة الإنتاجية

٤ - كانت التغييرات في التشكيلة القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي في معظم أقل البلدان نموا أبطأ بكثير قياسا إلى البلدان النامية الأخرى، وهو ما يشير إلى وجود عوائق أمام التحول الهيكلي. فقد ظلت حصة الصناعة التحويلية في أقل البلدان نموا ثابتة، عند ١٠ في المائة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، بالقياس إلى الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. ولا يوجد سوى ثلاثة بلدان (أنغولا وبنغلاديش وجزر القمر) حققت زيادة كبيرة في حصة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

٥ - وتكمن العقبة الكبرى أمام بناء القدرات الإنتاجية في شتى أقل البلدان نموا في انخفاض معدلات الاستثمار المقرون بوجود العوائق المؤسسية، ومحدودية تنمية الموارد البشرية، والافتقار إلى الهياكل الأساسية. ذلك أن إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لم يرتفع إلا قليلاً، حيث صعد في المتوسط من ٢٣,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ إلى ٢٥,١ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

الهياكل الأساسية

٦ - لقد تضاعفت تقريبا نسبة مستخدمي الإنترنت في كل ١٠٠ نسمة، إذ زادت من ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٤، مع إحراز تقدم في جميع أقل البلدان نموا تقريبا. وعموما، سجلت بوتان أعلى نسبة، وهي ٣٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٤، تلتها السودان، وسان تومي وبرينسيبي، واليمن، وأنغولا، التي سجل كل منها نسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة. وفي كثير من بلدان شرق ووسط أفريقيا وفي ميانمار وتيمور - ليشتي، استمر تسجيل نسب بالوحدة.

٧ - وزادت نسبة الاشتراكات في خدمات الهواتف الجوال من ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٤. وبلغت أنغولا وغامبيا وكمبوديا وليسوتو ومالي معدلات انتشار تزيد على ١٠٠ في المائة في عام ٢٠١٤. غير أنه، بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، شهدت جنوب السودان والسودان وملاوي وموريتانيا وهاييت واليمن انخفاضاً طفيفاً. وحتى البلدان التي حققت نجاحا نسبيا في هذا الصدد لا تزال تعاني من وجود فوارق كبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية ولا مناص من معالجتها.

٨ - وكانت هناك عدة مبادرات ترمي إلى تعزيز شبكات النقل في كل من أفريقيا وآسيا. واستمر تحقيق زيادة في شبكات الطرق والسكك الحديدية وتحسن في حالتها. وتكتسي هذه المشاريع الإقليمية أهمية أيضا بالنسبة لأقل البلدان نموا. وأحد الأمثلة على ذلك هو اتفاق العبور للممر الشمالي الذي تعد أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وكينيا أطرافا متعاقدة فيه، والذي يمتد أيضا إلى جنوب السودان. ويوفر هذا الاتفاق الإطار القانوني للتعاون بين هذه البلدان في مسائل النقل العابر، والمراقبة الجمركية، والوثائق الجمركية وإجراءات الجمارك، فضلا عن مسائل تنمية الهياكل الأساسية والمرافق المتصلة بالموانئ البحرية، والموانئ والممرات المائية الداخلية والطرق والسكك الحديدية وخطوط الأنابيب والمراكز الحدودية. ومن ثم، فإن هذا الاتفاق ييسر التجارة الخارجية والتجارة بين أعضائه على حد سواء. ولا تزال كثافة الطرق في أقل البلدان نموا في مستوى أدنى بكثير قياسا إلى سائر البلدان النامية، على الرغم من أن الأدلة تشير إلى أن الاستثمارات العامة في الطرق الريفية سيكون لها أثر إيجابي كبير على الإنتاجية الزراعية.

٩ - وتضاعفت تقريبا حصة الشحن الجوي لأقل البلدان نموا في النقل على الصعيد العالمي، إذ زادت من ٠,٤٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٠,٨١ في المائة في عام ٢٠١٤. وتعزى هذه الزيادة في معظمها إلى ما شهدته إثيوبيا وبنغلاديش من نمو. وزاد مؤشر الربط بخطوط الملاحة البحرية المنتظمة، الذي يقيس مستوى الربط البحري، من ٧,٢ في عام ٢٠١٠ إلى ٨,٩ في عام ٢٠١٤. ونظرا لما للربط من أهمية حاسمة لمشاركة أقل البلدان نموا في سلاسل القيمة العالمية، تدعو الحاجة إلى القيام باستثمارات أعلى بكثير وإلى إجراء إصلاحات تنظيمية لكي تتمكن البلدان من سد الفجوة في الهياكل الأساسية.

الطاقة

١٠ - زادت إمكانية الحصول على الكهرباء في أقل البلدان نموا زيادة طفيفة إذ ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء من ٣١,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٣٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٢. ويوجد في أفريقيا كثير من البلدان غير الساحلية الأقل نموا التي تخلفت عن الركب فيما يتعلق بتحسين إمكانية الحصول على الكهرباء (بور كينا فاسو وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وملاوي والنيجر).

١١ - وتحقق أقل البلدان نموا أداء أفضل في المناطق الحضرية منه في المناطق الريفية، إذ بلغ معدل الحصول على الطاقة ٧٠ في المائة في المناطق الحضرية مقابل ٢١ في المائة في المناطق الريفية في عام ٢٠١٢. ويزيد معدل الحصول على الطاقة في المناطق الحضرية

على ٥٠ في المائة في كافة أقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويقارب في المتوسط ٩٠ في المائة.

١٢ - وأحرز تقدم جيد مع الجهود الرامية إلى تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل مبادرة الأمين العام لتوفير الطاقة المستدامة للجميع، التي تعزز الشراكات بين الحكومات وقطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني. بيد أن ثمة حاجة إلى إيجاد مصادر تمويل إضافية وبرامج ومبادرات مصممة خصيصا لأقل البلدان نموا للتعجيل بإحراز التقدم في هذا القطاع.

العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٣ - إن أقل البلدان نموا متخلفة عن الركب في جميع جوانب تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار. فقد أودع مواطنو هذه البلدان ٦٢٨ براءة اختراع في المجموع في عام ٢٠١٣، مقابل ٥١٦ براءة اختراع أودعوها في عام ٢٠١٠. ولم يبلغ عن إيداع براءات اختراع على الإجمال سوى عدد قليل جدا من هذه البلدان، وقام بإيداع معظمها أقل البلدان نموا في آسيا، إذ أودعت بنغلاديش نصف مجموع براءات الاختراع. وعلى النقيض من ذلك، أودعت فييت نام مثلا عددا أكبر بكثير من براءات الاختراع (٩٩٥ ٣ براءة اختراع).

١٤ - وتلاحظ فجوات مماثلة في مجالات أخرى، إذ لم يصدر عن أقل البلدان نموا سوى ١٨٥٠، في المائة من المقالات العلمية والتقنية المنشورة في المجالات على نطاق العالم عام ٢٠١١، وهو ما يعادل ١,٨ مقالة لكل مليون نسمة. وبالمثل، فإن الأموال المخصصة للبحث والتطوير في أقل البلدان نموا لا تكاد تذكر، مما يسهم في قلة استخدام التكنولوجيا المتقدمة في جميع القطاعات.

١٥ - وعلاوة على ذلك، فإن الأحكام المتعلقة بالدعم والتعاون الواردة في أنظمة حقوق الملكية الفكرية في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة العالمية لا تنفذ ولا تطبق بالكامل.

تنمية القطاع الخاص

١٦ - حدث بعض التحسن في تهيئة البيئة المواتية للقطاع الخاص في أقل البلدان نموا. فقد باتت عدة بلدان، منها رواندا (الرتبة ٤٦)، وفانواتو (الرتبة ٧٦)، وجزر سليمان (الرتبة ٨٧) ضمن المائة الأوائل في الترتيب العام من حيث مؤشرات ممارسة الأعمال التجارية. وصنف أحد عشر بلدا من أقل البلدان نموا ضمن المائة الأوائل من حيث مؤشر بدء الأعمال التجارية.

١٧ - غير أن بنية القطاع الخاص - حيث توجد غالبية عظمى من الشركات الصغيرة وبضعة شركات كبيرة - تحد من الروابط بين الشركات، مما يعوق فرص الابتكار والتعلم وتنمية المهارات، وبالتالي نمو الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي تكاليف النقل والمعاملات المرتفعة والحواجز القائمة أمام التجارة إلى الحد من القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً.

باء - الزراعة

١٨ - لا تزال الزراعة تشغل الجزء الأكبر من السكان في معظم أقل البلدان نمواً، إذ إنها تشغل في المتوسط ما نسبته ٦٠ في المائة من السكان. أما متوسط حصة القيمة المضافة في الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض شيئاً ما من ٢٥,٤ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ إلى ٢٣,٧ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

١٩ - وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٢٤ في المائة من السكان - ٢١٠ ملايين نسمة - يعيشون في الجوع في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في المناطق الريفية. وإن الاعتماد على الزراعة لكسب رزقهم وارتفاع نسبة إنفاق الفقراء على الغذاء يجعلان الزراعة قطاعاً أساسياً للتخفيف من وطأة الفقر والجوع.

٢٠ - وقد ظلت الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نمواً ثابتة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣. وثبت الرقم القياسي الخاص بنصيب الفرد من الإنتاج عند ١١٠ من خط الأساس ١٠٠ خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. ولم يشهد معدل استخدام الأسمدة سوى زيادة هامشية في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، إذ زاد من ١٠,٢ كيلوغرامات للهكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في عام ٢٠١٠ إلى ١١,٣ كيلوغراماً في عام ٢٠١٣. وفي آسيا، شهد معدل استخدام الأسمدة زيادة أكبر إذ ارتفع ليصل إلى ٦٠ كيلوغراماً في عام ٢٠١٣. غير أن هذه الزيادة تعزى أساساً إلى الاستخدام العالي جداً للأسمدة في بنغلاديش. واستخدم معظم البلدان الآسيوية الأخرى نحو ٢٠ كيلوغراماً من الأسمدة. ولم يتحسن الري كثيراً أيضاً. وينبغي إعطاء الأولوية لمعالجة الآثار السلبية المحتملة لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الجفاف الشديد والفيضانات وزيادة عدم انتظام أنماط الطقس.

٢١ - ويعاني جميع أقل البلدان نمواً تقريباً من العجز الغذائي. وبالتالي، فإن انخفاض أسعار الغذاء على الصعيد العالمي قد تزيد إمكانية الحصول على الغذاء لصالح فقراء المناطق الحضرية، ولكن يمكن أيضاً أن يؤثر سلباً على منتجي الأغذية في المناطق الريفية ويعوق الاستثمار. وبوجه عام، لا يزال تعزيز الإنتاجية في الزراعة عن طريق تحسين فرص الحصول

على المدخلات والابتكارات، بما في ذلك خدمات الإرشاد الزراعي، يشكل تحديا لمعظم هذه البلدان.

جيم - التجارة

٢٢ - بينما تضاعفت تقريبا النسبة المئوية لصادرات أقل البلدان نموا إلى مجموع الصادرات العالمية بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠، كان التقدم بطيئا بعد ذلك، إذ شكلت صادرات أقل البلدان نموا حوالي ١,١ في المائة من الصادرات العالمية في عام ٢٠١٤، مسجلة انخفاضا طفيفا عن عام ٢٠١٣، وهو أمر يعزى أساسا إلى الانخفاض الحاصل في أسعار السلع الأساسية. وظلت صادرات أقل البلدان نموا أيضا عالية التركيز، إذ اعتمد ما يقرب من ٧٠ في المائة من صادرات السلع على ثلاثة منتجات رئيسية في عام ٢٠١٤ (التشكيلة تتفاوت من بلد إلى آخر). وظلت صادرات المنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى والتي تستخدم فيها التكنولوجيا الأكثر تقدما محدودة جدا. وعلى النقيض من ذلك، زاد التنوع الجغرافي في صادرات أقل البلدان نموا، إذ يتجه ما نسبته ٥٧ في المائة من الصادرات إلى البلدان النامية (٢٣ في المائة إلى الصين وحدها) ويتجه ٥ في المائة منها إلى بلدان أخرى من أقل البلدان نموا.

٢٣ - وشرعت الدول الأعضاء في تنفيذ حزمة الإجراءات المتعلقة بأقل البلدان نموا التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠١٣، وكذلك الاتفاق بشأن تيسير التجارة. ولم يسجل معدل وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة سوى زيادة طفيفة، إذ بلغ ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٤. غير أن معدل الوصول إلى الأسواق يختلف اختلافا كبيرا من منتج إلى آخر، مع وصول الصادرات الزراعية والصادرات المصنعة (باستثناء المنسوجات والملابس) إلى الأسواق دون الخضوع للرسوم والحصص تقريبا (٩٨ في المائة و ٩٧ في المائة على التوالي). وقد تم تحديد قانون النمو والفرص في أفريقيا حتى عام ٢٠٢٥، وهو قانون يمنح البلدان الأفريقية، بما فيها ٢٦ بلدا من أقل البلدان نموا، معاملة تفضيلية في الوصول إلى سوق الولايات المتحدة الأمريكية. وحتى نهاية عام ٢٠١٥، وفرت أستراليا وسويسرا والنرويج ونيوزيلندا نطاق تغطية للمنتجات بالإعفاء من الرسوم والحصص نسبته ١٠٠ في المائة، بينما وفر الاتحاد الأوروبي نطاق تغطية بالإعفاء نسبته ٩٩ في المائة للمنتجات، باستثناء الأسلحة. وفي المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية المعقود في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتفق المشاركون على القضاء على إعانات التصدير للمنتجات الزراعية للبلدان المتقدمة النمو

على الفور وللمنتجات الزراعية للبلدان النامية بحلول نهاية عام ٢٠١٨، مع بعض الاستثناءات. واتفق أيضا على أن الإعانات للقطن سوف تخفض وأن المنتجات القطنية والمنتجات المتصلة بالقطن سوف يتاح لها الوصول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.

٢٤ - وإضافة إلى ذلك، يؤدي وضع وتطبيق قواعد منشأ تفضيلية دورا حيويا في تحسين صادرات أقل البلدان نموا. وفي الآونة الأخيرة، قام الاتحاد الأوروبي واليابان بتبسيط قواعد المنشأ لديهما. وفي سبيل الانضمام إلى سلاسل القيمة الدولية، يجب على أقل البلدان نموا أن تكون قادرة على استخدام منتجات وسيطة من بلدان نامية أخرى. وقد بت المشاركون في المؤتمر الوزاري العاشر في شروط تقييم العمليات التحويلية وفي قواعد المنشأ التراكمي^(٥).

٢٥ - ويتيح ما لا يقل عن ١٨ بلدا ناميا إمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي لأقل البلدان نموا، وقد منحت تايلند وشيلي مؤخرا هذه إمكانية لهذه الدول. واستفادت أقل البلدان نموا، في المتوسط، من هامش تفضيلي نسبته ٥ في المائة في السنوات القليلة الماضية، ولا سيما فيما يتعلق بالملابس والمنسوجات والزراعة. وقامت عدة بلدان نامية مؤخرا بتحسين جوانب المعاملة التفضيلية التي تمنحها لأقل البلدان نموا. إذ كانت الصين تمنح إعفاء من الرسوم والحصص في الوصول إلى أسواقها، يشمل ٩٧ في المائة من بنود تعريفاتها الجمركية، منذ عام ٢٠١٥؛ وزادت الهند في نطاق التغطية بالإعفاء من الرسوم والحصص ليصل إلى ٩٦ في المائة من بنود تعريفاتها الجمركية في عام ٢٠١٤.

٢٦ - وبدأت حصة أقل البلدان نموا من الصادرات العالمية من الخدمات التجارية تزداد بشكل كبير في عام ٢٠٠٨، على الرغم من الأزمة المالية، ووصلت إلى ٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. ويعتمد بعض أقل البلدان نموا على الصادرات من الخدمات، ولا سيما في مجالي السياحة والنقل. وكانت خدمات الاتصالات الأسرع نموا من بين صادرات الخدمات. وتم اعتماد إعفاء لخدمات أقل البلدان نموا في عام ٢٠١١، وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٥، حدد ٢٥ بلدا ومجموعة إقليمية قطاعات وطرق تقديم الخدمات التي تعتزم في إطارها منح معاملة تفضيلية لخدمات أقل البلدان نموا ومقدمي هذه الخدمات. وأثناء المؤتمر الوزاري العاشر، تقرر تمديد إعفاء الخدمات حتى نهاية عام ٢٠٣٠ وشجع أعضاء منظمة

(٥) انظر منظمة التجارة العالمية، "قواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا" (Preferential rules of origin for least developed countries)، المؤتمر الوزاري، الدورة العاشرة، نيروبي، ١٥-١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (WT/MIN(15)/47-WT/L/917).

التجارة العالمية على تعزيز الإخطارات بالمعاملة التفضيلية ذات القيمة التجارية في إطار الإعفاء.

٢٧ - وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، انضم ثلاثة من أقل البلدان نموا إلى منظمة التجارة العالمية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (٢٠١٣)، وفانواتو (٢٠١٢)، واليمن (٢٠١٤)). وتمت الموافقة على ملفي انضمام أفغانستان وليبيريا في المؤتمر الوزاري العاشر.

٢٨ - وشهدت عملية تقديم المعونة من أجل التجارة إلى أقل البلدان نموا أيضا بعض التحسن، إذ زادت المبالغ المدفوعة من ٩ بلايين دولار في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ إلى ١١ بليون دولار في عام ٢٠١٣، ولا سيما لصالح الهياكل الأساسية الاقتصادية. وبدأت المرحلة الثانية من الإطار المتكامل المعزز في عام ٢٠١٥، وتم الالتزام بدفع ما مجموعه ٩٠ مليون دولار في مؤتمر لإعلان التبرعات عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لمساعدة البلدان على إدماج التجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ووضع خطة عمل شاملة لقطاع التصدير من أجل استخدامه باعتباره محركا للنمو الاقتصادي.

٢٩ - وبما أن التجارة يمكن أن تكون مساهما رئيسيا في العمالة، والنمو، ونقل التكنولوجيا، والتحول الهيكلي، يجب القيام بالمزيد من أجل توسيع نطاق الصادرات وتنويعها.

دال - السلع الأساسية

٣٠ - لا تزال تهيمن على صادرات أقل البلدان نموا السلع الأولية (بما في ذلك النفط والمعادن) والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي، التي تمثل نحو ٨٠ في المائة من الصادرات خلال السنوات الخمس الماضية، مع بعض التغيرات الناتجة عن تقلب الأسعار.

٣١ - واستمر انخفاض أسعار السلع الأساسية، الذي كان قد تسارعت وتيرته بعد بلوغ ذروة عام ٢٠١١، لتصل الأسعار إلى مستويات عام ٢٠٠٩. فقد انخفضت أسعار المواد الغذائية بنسبة ٢٧,٥ في المائة في الفترة بين عام ٢٠١١ وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في حين انخفضت أسعار المواد الخام الزراعية بنسبة ٤٦ في المائة. وكان انخفاض الأسعار كبيرا على وجه الخصوص بالنسبة للقطن (-٥٥ في المائة) والسكر (-٤٧ في المائة)، والبن (-٤٥ في المائة)، وهي جميعها سلع أساسية ذات أهمية كبيرة بالنسبة لأقل البلدان نموا. كما انخفضت أسعار المعادن بنسبة ٤٥ في المائة. وظلت أسعار النفط ثابتة نسبيا في البداية، ولكنها انخفضت انخفاضاً حاداً في عام ٢٠١٥، بنسبة ٥١ في المائة في تشيرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، هناك خصائص كبيرة في آليات التخفيف من حدة المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار السلع الأساسية وإدارة هذه المخاطر.

هاء - التنمية البشرية والاجتماعية

التعليم والتدريب

٣٢ - لئن كان يحرز تقدم تدريجي الآن، فإن تحقيق تعميم التعليم الابتدائي يظل هدفا بعيد النال. إذ بلغ صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في أقل البلدان نموا ٨٤ في المائة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، مقارنة بنسبة ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٠، وفي عام ٢٠١٣، لم يلتحق بالمدارس أكثر من ٢١ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي.

٣٣ - وكانت نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي منخفضة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى. وفي عام ٢٠١٣، لم يكن ١٩ مليون مراهق في سن التعليم الإعدادي مسجلين في برامج المدارس الإعدادية.

٣٤ - ويزيد التطور الديمغرافي للعديد من أقل البلدان نموا الضغط على نظمها التعليمية. إذ شهدت فئة الأطفال المتراوح أعمارهم بين خمس سنوات و ١٤ سنة زيادة كبيرة في العديد من البلدان، مما يعقد توفير خدمات تعليم ملائمة في سياق يتسم بمحدودية الموارد، ولا سيما في المناطق الريفية حيث تكلف تقديم خدمات التعليم أعلى من المناطق الحضرية. وتمثل النسب العالية للتلاميذ إلى المعلمين، وضعف الهياكل الأساسية، وعدم كفاية تدريب المدرسين، وأوجه النقص في المعدات عوامل تسهم في ضعف الأداء.

السكان والصحة الأولية

٣٥ - لا تزال وفيات الأمهات في أقل البلدان نموا أعلى بكثير من الوفيات المقابلة في البلدان النامية الأخرى، بالرغم من التقدم المحرز في السنوات الخمس الأخيرة. وتشير التقديرات إلى أن عدد وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي كان هو ٣٨٢ في هذه البلدان في عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ١٧ في المائة منذ عام ٢٠١٠.

٣٦ - والموارد المتاحة لتنظيم الأسرة في أقل البلدان نموا محدودة. ونتيجة لذلك، يقدر أن ٣٤ في المائة من النساء في سن الإنجاب اللاتي هن متزوجات أو لهن شريك حياة استخدمن وسائل منع الحمل الحديثة وأن ل ٢٢ في المائة احتياجات غير ملبة في مجال تنظيم الأسرة.

النهوض بالشباب

٣٧ - إن معدلات الخصوبة أعلى في أقل البلدان نموا مقارنة بالبلدان النامية الأخرى؛ ونتيجة لذلك، يمثل الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة ٦٠ في المائة من سكان أقل البلدان نموا.

٣٨ - ولا تزال الفوارق في نسب البطالة لدى الشباب قائمة في أقل البلدان نموا. ففي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٤، بلغت نسبة نمو عمالة الشباب ٢,٢ في المائة سنويا، وهي أدنى من متوسط نسبة نمو عمالة الكبار البالغة ٣ في المائة سنويا. وكان الشباب والنساء الفئتين الأكثر تأثرا بارتفاع البطالة في أعقاب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وعلاوة على ذلك، يزيد في صعوبة إيجاد ما يكفي من فرص العمل الاتجاه الديمغرافي في أقل البلدان نموا، إذ يدخل عدد كبير من الشباب إلى سوق العمل كل سنة.

السكن

٣٩ - في عام ٢٠١٤، كان ٦٩ في المائة من سكان أقل البلدان نموا يعيشون في المناطق الريفية، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا من نسبة ٧٠ في المائة المسجلة في عام ٢٠١١. وأدت الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية إلى زيادة هائلة في سكان الحضر، حيث بلغ متوسط معدل نمو سكان المناطق الحضرية أكثر من ٤ في المائة منذ عام ٢٠١٠. وأدى الافتقار إلى الخدمات العامة والهياكل الأساسية الحضرية الملائمة، وقدرة القطاع العام المحدودة على الاستجابة لاحتياجات سكان الحضر المتزايد عددهم إلى وجود نسبة عالية من سكان الأحياء الفقيرة بلغت ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٤.

٤٠ - وفي المناطق الريفية، يؤدي المأوى غير الملائم، الذي يكون في الغالب مكتظا وغير مأمون، وانعدام الخدمات الأساسية الكافية، وكذلك إمكانية الحصول على المياه أو الاستفادة من خدمات الصرف الصحي إلى زيادة تأثر الفئات السكانية الضعيفة أصلا بآثار الكوارث.

المياه والصرف الصحي

٤١ - منذ عام ٢٠١١، أصبح ١٦ مليون فرد في أقل البلدان نموا قادرين على الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢,٩ في المائة. ومع ذلك، لم تكن لنسبة ٣٢,٨ في المائة من السكان إمكانية الحصول على نفس الخدمة في عام ٢٠١٤. وفي المناطق الريفية، لا تتوافر لنسبة ٤٠ في المائة من السكان إمكانية الوصول إلى مصدر محسن لمياه الشرب مقابل نسبة ١٦ في المائة في المناطق الحضرية.

٤٢ - وتظل إمكانية الاستفادة من مرافق الصرف الصحي الملائمة محدودة جدا في أقل البلدان نموا. ففي عام ٢٠١٤، لم تتوافر لنسبة ٦٣,٧ في المائة من السكان إمكانية الاستفادة من مرافق الصرف الصحي المحسنة.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٣ - بلغت نسبة البنات إلى الأولاد فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس الابتدائية في أقل البلدان نموا ٩٤,٠ في عام ٢٠١٣، وهو ما يكاد يكون تحقيقا للتكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي بالنسبة لأقل البلدان نموا ككل. لكن التفاوتات أكبر في التعليم الثانوي، على الرغم من أن بعض البلدان تظهر تقدما كبيرا. وتظل الفجوة بين الجنسين في التعليم العالي واسعة جدا.

٤٤ - وزاد تمثيل المرأة في البرلمان بشكل مطرد خلال السنوات العشر الأخيرة. ففي عام ٢٠١٥، شغلت النساء نسبة ٢٣,١٩ في المائة من المقاعد في برلمانات أقل البلدان نموا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٤٣,١ في المائة منذ عام ٢٠١١.

الحماية الاجتماعية

٤٥ - تكتسي الحماية الاجتماعية في أقل البلدان نموا أهمية بالغة في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وزيادة قدرة الفئات الضعيفة على الصمود. وعلى الرغم من أن معظم هذه البلدان وضع شكلا من أشكال برامج الحماية الاجتماعية، فإن التغطية غالبا ما تكون محدودة جدا. ونتيجة لذلك، فإن معظم أولئك الذين يعانون من الفقر المدقع لا يستفيدون من الحماية الاجتماعية الشاملة. وتشكل العمالة الناقصة والعمالة غير المستقرة تحديا كبيرا بالنسبة لأقل البلدان نموا، إذ يعيش ما يزيد على ثلث مجموع سكانها العاملين في فقر مدقع. وفي عام ٢٠١٣، بلغت نسبة العمالة إلى عدد السكان ٦٥ في المائة، على الرغم من أن النسب في عشرة بلدان كانت أقل من ٥٠ في المائة.

واو - الأزمات المتعددة والتحديات الناشئة الأخرى

الصدمات الاقتصادية

٤٦ - أدت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض معدلات النمو في أقل البلدان نموا. ولئن تمكن العديد منها من اتخاذ تدابير وقائية أقوى في مجال السياسة العامة بفعل زيادة احتياطات النقد الأجنبي وانخفاض الدين الحكومي نتيجة للطفرة في أسعار السلع الأساسية، فإن اقتصاداتها تظل عرضة للصدمات الاقتصادية نظرا لحدودية التحول الهيكلي. وأدى الانخفاض في أسعار النفط وغيره من السلع الأولية إلى تفاقم الصعوبات الناشئة عن عدم وجود اقتصاد متنوع والاعتماد المفرط على الصناعات

الاستخراجية في كثير من أقل البلدان نموا. ويشير تدهور الأرصد المالية إلى تقلص للحيز المالي المتاح الذي يلزم لتوفير الخدمات الحيوية والحماية الاجتماعية.

٤٧ - وظل متوسط خدمة الدين كنسبة مئوية من الصادرات منخفضا، إذ بلغ ٤ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣. وفي المتوسط، تحسنت نسبة مجموع الاحتياطات إلى الديون الخارجية، إذ ارتفعت من ٥٠,١ إلى ٦٠,١ في المائة على الرغم من وجود فروق ملحوظة بين البلدان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، كان السودان البلد الوحيد من أقل البلدان نموا الذي ظل في حالة مديونية حرجية. وهناك تسعة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا مصنفة على أنها معرضة بشدة لتكون في حالة مماثلة من المديونية^(٦). وظل تخفيف عبء الديون العامل الرئيسي المؤثر على مديونية أقل البلدان نموا على مدى العقد الماضي. وقد خرجت غالبية البلدان من فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول عام ٢٠١٣، ولذلك، يؤدي تخفيف عبء الديون تدريجيا دورا أقل في الحد من نسب الديون. وهناك حاجة إلى زيادة اليقظة للكشف عن المخاطر المالية مبكرا وضمان القدرة على تحمل الدين، بطرق منها انتهاج السياسات السليمة في إدارة الديون.

تغير المناخ والاستدامة البيئية

٤٨ - تشير الأدلة إلى أن تغير المناخ يؤثر تأثيرا غير متناسب على أقل البلدان نموا. ففي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى منتصف عام ٢٠١٣، كان احتمال موت الأشخاص الذين يعيشون في هذه البلدان من جراء الكوارث المتعلقة بالمناخ يعادل خمس مرات احتمال موت الأشخاص الذين يعيشون في أماكن أخرى. ويعني التحضر السريع والنمو السكاني في أقل البلدان نموا أيضا ارتفاع كل من الخسائر في الأرواح والخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث. وعلاوة على ذلك، يفاقم ارتفاع نسبة الفقر قابلية التأثر بتغير المناخ.

٤٩ - وتحدد القدرة على التكيف مع تغير المناخ أو تحمله مجموعة معقدة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. وتحتاج أقل البلدان نموا إلى الدعم المالي والتكنولوجي للتكيف مع تغير المناخ، حسبما هو معترف به في المادة ٤-٩ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٧). وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كانت كل أقل البلدان نموا،

(٦) انظر التحليلات المتعلقة بتحمل الدين، الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون (Joint World Bank-IMF Debt Sustainability Framework for Low-Income Countries, 1 October 2015)، متاح على الموقع الشبكي <http://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf>.

(٧) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

عدا بلدا واحدا، قد قدمت بصفة رسمية مقترحات مشاريع لتنفيذ برنامج عمل وطني للتكيف في إطار الصندوق الخاص لأقل البلدان نمواً. وقدم ما مجموعه ٤٨ من أقل البلدان نمواً الحالية والسابقة على الأقل مشروعات، فيما قدم ٤٥ بلداً آخر ثلاثة مشاريع أو أكثر. وتعلق معظم المشاريع المقدمة بالزراعة (٣١ في المائة)، وإدارة أخطار الكوارث (١٩ في المائة) وإدارة المناطق الساحلية (١٣ في المائة) وإدارة موارد المياه (١٢ في المائة).

٥٠ - وأفاد مرفق البيئة العالمية أيضاً أن مجلسه وافق على تمويل ما مجموعه ١٦٤ مشروعاً من مشاريع صندوق أقل البلدان نمواً (باستثناء إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف). مَنَحَ من الصندوق بلغت قيمتها ٩١٩,٣ مليون دولار منذ عام ٢٠٠٧. وتجاوز الطلب على موارد الصندوق بدرجة كبيرة الأموال المتاحة للموافقة على مشاريع جديدة. وتعهدت ١١ جهة مانحة في الآونة الأخيرة بتقديم ما مجموعه ٢٤٨ مليون دولار في بداية الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، فسدت الحاجة الماسة إلى دفعة تمكّن من تصفية التأخير في نحو ٣٥ مشروعاً للتكيف مع تغير المناخ في أقل البلدان نمواً سبق للمرفق أن وافق عليها لكن الموارد لم تكن متاحة لها.

٥١ - وأثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، تم الإقرار بهدف حصر الاحترار العالمي في حدود ١,٥ درجة مئوية، على نحو ما نادت به أقل البلدان نمواً. واعترافاً بأهمية تمويل عمليات التكيف، حددت البلدان المتقدمة النمو التزاماتها بتقديم ١٠٠ بليون دولار في السنة بحلول عام ٢٠٢٠. وقرر مجلس الصندوق الأخضر للمناخ تبسيط نموذج مقترحات التمويل بغية تيسير عملية تقديم الطلبات.

٥٢ - وفي حال عدم توافر الموارد الكافية للتكيف، فإن الأثر المدمر لتغير المناخ في أقل البلدان نمواً يهدد بانتكاس التقدم الاقتصادي والاجتماعي المحرز. وسيطلب تمويل احتياجات التكيف في تلك البلدان زيادة كبيرة في التمويل الدولي العام، وخاصة في شكل منح، دون استبعاد الأشكال الأخرى من التمويل المقدم بشروط ميسرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من تطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات وضمان شفافية العمل والدعم.

الحد من مخاطر الكوارث

٥٣ - تكون الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية أشد بكثير في أقل البلدان نمواً، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية من هذه الفئة من البلدان. فقد بلغت تقديرات الأضرار التي لحقت بالملكيات والنواتج المفقودة من جراء إعصار بام الذي ضرب فانواتو في آذار/مارس ٢٠١٥ ما يعادل ٦١ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ومن المتوقع

أن يتقلص اقتصادها بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٥، شهدت نيبال زلازل مدمرة أدت إلى خسائر اقتصادية تُعادل ثلث ناتجها المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تراجع مكاسب التنمية وزيادة تعرض البلد للمخاطر. ولا يزال العديد من أقل البلدان نموا يواجه ظاهرة التصحر، بما تنطوي عليه من نضوب الآبار، الذي يفاقم تحديات شح المياه. وكان للزيادة الكبيرة في فترات الجفاف الموسمية وحرائق الغابات أثر سلبي على أقل البلدان نموا. فقد وضعت عدة بلدان استراتيجيات وطنية للحد من آثار الكوارث ونفذتها وأدجمتها في الخطط الإنمائية الوطنية.

٥٤ - وكثيرا ما تزيد الكوارث الطبيعية في الدين العام، إذ تدفع إلى الزيادة في الاقتراض بسبب انخفاض الإيرادات أو ارتفاع الإنفاق، ومن ثم تزيد في حدة ضغوط ميزان المدفوعات. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه العديد من أقل البلدان نموا تحديات شديدة من جراء تزايد الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، لأن معظم تلك الخسائر لا تستفيد من التأمين، ولأن الحكومات لا تحتفظ باحتياطيات مالية ولا تحصل بسرعة على التمويل الكافي للطوارئ لتمكينها من امتصاص الخسائر والانتعاش وإعادة البناء.

زاي - تعبئة الموارد المالية

تعبئة الموارد المحلية

٥٥ - ارتفع معدل الادخار المحلي الإجمالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا من ١٧ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ إلى ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٤. كما زادت نسبة الإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء المنح، من ١٣ إلى ١٦ في المائة خلال الفترة نفسها. وعلى الرغم من تحسّن تعبئة الموارد المحلية، فإن المستوى الحالي يظل أدنى بكثير من احتياجات وإمكانات أقل البلدان نموا.

المساعدة الإنمائية الرسمية

٥٦ - بعد الارتفاع الذي شهدته في عام ٢٠١٣ تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، انخفضت هذه التدفقات بحدة في عام ٢٠١٤، إذ بلغت ٤٣,٧ بليون دولار، وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة ٩,٣ في المائة بالقيم الحقيقية عن مستوى عام ٢٠١٣. وظلت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٤ أدنى من المستوى الذي بلغته في عام ٢٠٠٨، قُبيل الأزمة الاقتصادية العالمية. واستشرافا للمستقبل، هناك دلائل تشير إلى احتمال عكس مسار تراجع المعونة. وتبين دراسة

استقصائية لخطط الإنفاق لدى البلدان المانحة إلى غاية عام ٢٠١٨ أن المعونة القابلة للبرمجة قطرياً يَرجح أن تزداد اعتباراً من عام ٢٠١٥.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٤، تَمَكَّن ثمانية من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أيرلندا، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج) من تحقيق الهدف المتمثل في تقديم ما لا يقل عن ٠,١٥ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً، مقابل تسعة مانحين في عام ٢٠١٣ و ١٠ مانحين في عام ٢٠١١.

٥٨ - ومع ذلك، لم يتم بعد الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتقديم معونة غير مقيدة، حيث لا تزال نسبة ١٣ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٣ تخضع لشروط بشأن الموردين في البلدان المانحة. وبالإضافة إلى ذلك، استمرت التحديات المتعلقة بتجزؤ تلك المساعدة وإمكانية التنبؤ بها.

الدين الخارجي

٥٩ - في عام ٢٠١٤، بلغ مجموع الدين الخارجي على أقل البلدان نمواً ٢١٧ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٨,٨ في المائة قياساً إلى عام ٢٠١٣. وازدادت الاحتياطيات الدولية بنسبة ٦,١ في المائة لتبلغ ٧٦,٣ بليون دولار، مما ساعد على زيادة تغطية الاحتياطيات للديون القصيرة الأجل من ٥٣٩,٥ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٥٥٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٤. وعلى الرغم من الزيادة في مجموع رصيد الديون، ظلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند ٢٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٤، كما حدث في عام ٢٠١٣. ومن أجل تفادي الحالات التي لا يمكن فيها تحمل الدين، لا بد من النظر في القيام بمحاولات جديدة لإعادة هيكلة الديون السيادية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

٦٠ - زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بنسبة ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٤ لتبلغ ٢٣,٢ بليون دولار، تحتل الصدارة فيها مشاريع الاستثمار في المجالات الجديدة. وفي ٢٠١٤، ورد حوالي نصف إجمالي الاستثمارات في المجالات الجديدة في هذه البلدان من بلدان نامية. وعقب النمو القوي جدا الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العامة إلى أقل البلدان نمواً في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، ظلت تلك التدفقات ثابتة في مجملها على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث شكلت نسبة ١,٩ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

٦١ - وتتركز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بضعة بلدان، حيث استأثرت خمسة بلدان بنسبة ٥٨ في المائة من المجموع في عام ٢٠١٤، وهي: موزامبيق (٤,٩ بلايين دولار)، وزامبيا (٢,٥ بليون دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢,١ بليون دولار)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٢,١ بليون دولار)، وغينيا الاستوائية (١,٩ بليون دولار). وشهدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار نموا قويا للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ بلغت نسبته ٦٩ في المائة و ٦٢ في المائة على التوالي. وفي عام ٢٠١٤، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في المجالات الجديدة في التعدين واستغلال المحاجر والنفط مرة أخرى، وعلى الرغم من انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات، فقد ظل هذا القطاع هو الأكبر. وكان الاستثمار في المجالات الجديدة في قطاع الصناعة التحويلية أدنى الاستثمارات، وهو ما يعكس التحول الهيكلي المحدود. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، ليس من المهم اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل كذلك اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسهم في إحداث التحول الهيكلي وإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو المنصف والمستدام.

التحويلات المالية

٦٢ - ارتفعت تدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نموا من ٢٥,٤٧ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٣٥,٨ بليون دولار في عام ٢٠١٤. ولا تزال تكلفة تحويل الأموال تشكل تحديا. ففي بعض الممرات، تظل تكاليف التحويل تكاليف باهظة، وخاصة إلى البلدان الأفريقية، ويعزى ذلك جزئيا إلى التنافس المحدود بين مقدمي تلك الخدمات. وقد خففت إتاحة خدمات تحويل الأموال تكاليف التحويلات المالية شيئا ما، إذ انخفضت بنقطتين مئويتين مقارنة بعام ٢٠٠٩، لتصل إلى ٧,٧ في المائة في عام ٢٠١٥، ولكنها لم تعمم بعد في العديد من البلدان. وتطرح هذه الخدمات أيضا تحديات تتصل بأمور منها ضمانات الأمن والموثوقية ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة اللازم للاستفادة منها.

حاء - الإدارة السليمة

٦٣ - تزايد الالتزام بمكافحة الفساد بقدر كبير، إذ يبلغ عدد أقل البلدان نموا الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٤٢ بلدا^(٨)، بعد أن صدقت عليها خمسة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا وانضمت إليها خمسة أخرى في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥.

(٨) United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

٦٤ - ومنذ عام ٢٠١٠، اعتُبر ١٢ بلداً آخر من أقل البلدان نمواً بلداً تُمثّل لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ليصل المجموع إلى ١٤ بلداً. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت ستة من أقل البلدان نمواً بلداً مرشحة في الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. وتقوم البلدان الممتثلة بإتاحة المعلومات المتعلقة ببيانات إيرادات الصناعات الاستخراجية للعموم. ومع ذلك، يظل الفساد مشكلة في عدد من أقل البلدان نمواً.

٦٥ - ومن شأن الإدارة الإلكترونية أن تساعد على التصدي للعديد من التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التمكين من الحصول على مزيد من الخدمات العامة عن طريق تعزيز سبل الحد من مخاطر الكوارث وتمكين الحكومات من مزيد من الكفاءة والشفافية لضمان قدر أكبر من الفعالية في استخدام مواردها المحدودة. غير أن أقل البلدان نمواً تحرز أدنى الدرجات في مؤشر تطوير الإدارة الإلكترونية، إذ حققت متوسط ٠,٢١ في عام ٢٠١٤، مقارنة بمتوسط ٠,٤١ بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى^(٩). ويعزى تدني هذه النتائج جزئياً إلى الافتقار إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، ولعن أقامت جميع أقل البلدان نمواً بعض هياكل الإدارة الإلكترونية الأولية، فإن تقدمها يقل أو ينعدم في الانتقال إلى المراحل الأكثر تقدماً في تطوير الإدارة الإلكترونية، بما فيها تقديم الخدمات الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية والبيانات الحكومية المفتوحة.

٦٦ - ويصعب التخطيط على صعيد السياسات كثيراً بسبب الافتقار العام إلى البيانات عن جميع المجالات المشمولة ببرنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات من قبيل الفقر والبطالة والوصول بالطرق والنقل الجوي والمدخلات الزراعية.

٦٧ - وفي حين أن فرص إسماع الصوت والتمثيل في المحافل الدولية تزايدت بالنسبة للبلدان الناشئة والبلدان المتوسطة الدخل، لا تزال أقل البلدان نمواً في الغالب ممثلة تمثيلاً ناقصاً. وعلى سبيل المثال، لا يحظى أي من أقل البلدان نمواً، وعددها ٤٨ بلداً، بتمثيل في لجنة بازل للرقابة المصرفية أو في مجلس تحقيق الاستقرار المالي التابع لمجموعة العشرين. وعلاوة على ذلك، لا تحظى أقل البلدان نمواً إلا بنسبة ٣,٥ في المائة من حصة التصويت في صندوق النقد الدولي. ونتيجة لذلك، تظل شواغل أقل البلدان نمواً وأولوياتها ممثلة تمثيلاً ناقصاً في الغالب في العديد من المحافل الدولية، ولا تلائمها المعايير العالمية في جميع الحالات أو لا تقع ضمن قدرتها على التنفيذ في الأجل القصير.

(٩) إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة: دراسة الحكومة الإلكترونية ٢٠١٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات 14.II.H.1).

ثالثا - الأداء وآفاق الخروج من فئة أقل البلدان نموا

٦٨ - تتمثل إحدى النتائج المباشرة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا في الزيادة الملحوظة التي شهدتها في الآونة الأخيرة عدد البلدان التي تستوفي معايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا. فإلى غاية عام ٢٠١١، لم تخرج من هذه الفئة إلا ثلاثة بلدان هي بوتسوانا وكابو فيردي وملديف. وخرجت ساموا من هذه الفئة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ووصلت ١٠ بلدان أخرى من أقل البلدان نموا عتبات الخروج منها اعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٥.

٦٩ - ومن المقرر أن تخرج غينيا الاستوائية من فئة أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٧. وقد اتخذت الجمعية العامة مؤخرا قرارا بتأجيل خروج فانواتو إلى عام ٢٠٢٠ نظرا للاضطراب الشديد في تقدمها الاجتماعي والاقتصادي الذي سببه إعصار بام في آذار/مارس ٢٠١٥. وسينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مسألة خروج توفالو من الفئة في عام ٢٠١٨. ووصلت أنغولا إلى عتبات الخروج من الفئة للمرة الثانية في عام ٢٠١٥ وأوصت لجنة السياسات الإنمائية بإخراجها. كما اعتُبر أن كيريباس وصلت إلى عتبات الخروج للمرة الثانية في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، ونظرا للوضع الخاص الذي يوجد فيه هذا البلد الجزري الصغير النامي، الذي يسجل أعلى درجة على مؤشر الضعف من بين جميع البلدان، قررت اللجنة إرجاء النظر في خروجه من الفئة إلى عام ٢٠١٨. ووصلت خمسة بلدان أخرى من أقل البلدان نموا إلى عتبات الخروج من تلك الفئة لأول مرة في عام ٢٠١٥، وهي بوتان، ونيبال، وسان تومي وبرينسيبي، وجزر سليمان، وتيمور - ليشتي.

٧٠ - وقد أعلن عدد مشجّع من أقل البلدان نموا عن طموحه في الخروج من تلك الفئة حوالي عام ٢٠٢٠. وفي آسيا، أدرجت بلدان منها بنغلاديش وبوتان وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار ونيبال جداول زمنية واضحة للخروج من تلك الفئة في خططها الإنمائية الوطنية، وبدأت في إعداد تقييمات للأثر الذي سيحدثه فقدان مركز أقل البلدان نموا في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والمعاملة التجارية التفضيلية، بما في ذلك من خلال تبادل وجهات النظر مع البلدان التي سبق لها الخروج. كما أن الرؤى الوطنية الإنمائية الطويلة الأجل في العديد من أقل البلدان نموا في أفريقيا، ومنها إثيوبيا ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، تشمل خططها لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وتحقيق التحول الهيكلي وتمكين البلدان من الخروج من تلك الفئة والحصول على مركز البلدان المتوسطة الدخل خلال العقد المقبل أو نحو ذلك.

٧١ - ولئن كانت عملية الخروج من الفئة والانتقال السلس تقوم على أساس أقل البلدان نمواً هي التي تمسك بزمامها وتتولى قيادتها، فإنها لا بد أن تقتصر بتدابير دعم دولي ملموسة ومعززة جدا يتخذها شركاؤها في التنمية وشركاؤها التجاريون من منطلق شعورهم بالمسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة^(١٠). وعلى كلا الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، يلزم مواءمة تدابير الدعم مع الحالة الخاصة بكل بلد من البلدان التي تتخذ خطوات نحو رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً أو التي رُفِعَ اسمها بالفعل من القائمة، ويتضمن ذلك إلغاء تدابير الدعم تدريجياً لكفالة عدم تعريض عملياتها الإنمائية للمخاطر الناجمة عن الخسارة المفاجئة للأفضليات المخصصة لأقل البلدان نمواً.

رابعاً - أفضل الممارسات والمبادرات الجديدة الرامية إلى تسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل إسطنبول

٧٢ - بعد مؤتمر إسطنبول، شرع جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول على الصعد القطري والإقليمي والعالمي. واستهلت أقل البلدان نمواً عملها بدمج برنامج العمل في وثائقها التخطيطية واستراتيجياتها الإنمائية ذات الصلة، ثم مضت في اتجاه تنفيذ برنامج العمل ومتابعته ورصده. وتولت مراكز التنسيق الوطنية في أقل البلدان نمواً مناقشة التقدم المحرز على الصعيد القطري سنوياً في حلقات العمل التي عقدها مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعد الكثير من هذه البلدان تقارير وطنية بشأن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول في إطار التحضير لاستعراض منتصف المدة.

٧٣ - ولا تعدو مواءمة وثائق التخطيط الوطني مع برنامج عمل إسطنبول كونها نقطة انطلاق، أما التحدي الرئيسي فلا يزال كامناً في التنفيذ والرصد والمتابعة. وتعدّ غينيا مثلاً للوقوف على صعوبات التنفيذ التي تواجه أقل البلدان نمواً. فقد أدمجت برنامج العمل تماماً في استراتيجيتها الوطنية للحد من الفقر للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. غير أن التنفيذ واجه تحديات على كل الصعد، سواء العالمي أو الإقليمي أو الوطني. فقد خفضت الأزمة المالية العالمية مستوى المساعدة الإنمائية، وتسببت التزاع في البلدان المجاورة في ارتفاع أعداد اللاجئين، وأثقلت أزمة فيروس إيبولا، الذي أبتلي به البلد لمدة عامين حتى نهاية عام ٢٠١٥، كاهل قطاع الصحة بأعباء غير مسبقة وزعزعت استقرار اقتصاد البلد، مما أدى إلى تحويل موارد تمس الحاجة إليها في اتجاه غير اتجاه التحول الهيكلي والتنمية البشرية.

(١٠) انظر قراري الجمعية العامة ٢٢٠/٦٧ و ٢٢١/٦٧.

٧٤ - وتجسدت الشواغل الخاصة بأقل البلدان نمواً في مختلف العمليات العالمية. فقد اعترف في كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا والاتفاق المعتمد بشأن تغير المناخ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف بالتحديات الإنمائية الخاصة بأقل البلدان نمواً، لا سيما عند المقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية. وعقدت أقل البلدان نمواً مناسبات رفيعة المستوى على هامش المحافل العالمية واجتماعات المؤسسات الإنمائية والمالية ذات الصلة. وحضر هذه الاجتماعات، التي نُظمت بدعم من مكتب الممثل السامي، رؤساء دول وحكومات أقل البلدان نمواً والكثير من شركائها في التنمية، من أجل تحليل أوضاع هذه البلدان وصياغة أولوياتها.

٧٥ - وأعلن العديد من الشركاء في التنمية عن زيادة دعمهم لأقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال، ذكر مجلس الاتحاد الأوروبي في استنتاجاته المؤرخة أيار/مايو ٢٠١٥ أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يساعد في توجيه الموارد إلى البلدان الأشد احتياجاً، بخاصةً أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بحالات ضعف ونزاع. وبالإضافة إلى ذلك، تعهد الاتحاد الأوروبي بأن يحقق بصورة جماعية المهدف المتمثل في توجيه ١٥,٠ إلى ٢٠,٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً على المدى القصير، وبأن يبلغ هدف الـ ٢٠,٠ في المائة خلال الإطار الزمني لخطة عام ٢٠٣٠.

٧٦ - وبوشرت عدة مبادرات لدعم أقل البلدان نمواً خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، تتضمن توفير قروض ميسرة الشروط لتيسير التنمية الصناعية والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، حالياً بإعداد مجموعة أدوات إلكترونية جديدة للتبليغ بالتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية/الحواجز التقنية للتجارة، ستساعد في إزالة القيود المؤسسية التي تعيق الاستفادة من تدابير الدعم الدولي المتصلة بالتجارة لصالح أقل البلدان نمواً^(١).

٧٧ - وأصبحت العلاقات مع البلدان النامية الأخرى تكتسي أهمية متزايدة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. وزاد التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال السنوات الخمس الأولى من تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، وفقاً لمبادئه، بغية بلوغ الأهداف المتمثلة في دعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية، وتحسين تبادل الخبرات والدراية الفنية فيما بين البلدان النامية.

(١) متاحة على الرابط التالي: www.epingalert.org.

٧٨ - وبدأ تشغيل مرفق نقل التكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب لفائدة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٤. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اشترك رئيس الصين مع الأمم المتحدة في استضافة اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي دُعي فيه إلى بناء الهياكل الأساسية وتحسين الربط للاستفادة من سلاسل القيمة العالمية. وسلط الضوء على أهمية تعزيز الاقتصاد الأخضر وحماية البيئة، بما في ذلك من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين اللتين تستخدمان المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومصرف التنمية الجديد لمجموعة بريكس وغير ذلك من قنوات التمويل، من أجل تسخير إمكانات التعاون غير المستغلة وتحقيق التنمية المستدامة المتكاملة.

٧٩ - ويكتسي تمكين المجتمع المدني أهمية بالغة في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وما فتئ المجتمع المدني يشارك بعمّة في تنفيذه في السنوات الأخيرة. وكثير من منظمات المجتمع المدني تعمل في أقل البلدان نمواً وتدعو إلى مراعاة مصالحها وشواغلها. ونظم مرصد أقل البلدان نمواً حملة من أجل إشراك أقل البلدان نمواً في عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ودعا إلى مواءمة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع برنامج عمل إسطنبول بدرجة تكفل الاتساق بينهما. وواصلت الحملة ١ أيضاً أنشطتها الدعوية الرامية إلى إنهاء الفقر المدقع في أقل البلدان نمواً. واشترك كل من مكتب الممثل السامي والحملة ١ والمديرين التنفيذيين الممثلين لأقل البلدان نمواً في مجالس إدارة البنك الدولي في تنظيم اجتماع وزاري على مائدة إفطار للأعضاء الممثلين لأقل البلدان نمواً في مجالس محافظي البنك الدولي، في نيسان/أبريل ٢٠١٥، للتوعية بأهمية المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

٨٠ - ولا تزال أيضاً الأوساط الأكاديمية تشارك في تنفيذ برنامج العمل. وبعد مرحلة بحثية ممتدة، عقد كل من مرصد نتائج المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً^(١٢) وأمانة الكومنولث اجتماعاً لفريق من الخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٥ في جوهانسبرغ. ووضع المشاركون استراتيجية المرحلة المقبلة لمبادرة مرصد نتائج المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، عندما يستأنف المرصد مهمة رصد تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، مع إيلاء الاعتبار لاستعراض منتصف المدة المقبل.

٨١ - وساهم خبراء أكاديميون كذلك في إنشاء بنك للتكنولوجيا وآلية لتيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً من خلال دراسة الجدوى التي أعدها فريق

(١٢) يتألف مرصد نتائج المؤتمر الرابع المعني بأقل البلدان نمواً من مجموعة مراكز فكر ومؤسسات أكاديمية. وللمزيد من المعلومات، انظر: <http://lde4monitor.org/>.

الخبراء الرفيع المستوى المعني بإنشاء بنك للتكنولوجيا لصالح أقل البلدان نمواً، الذي شكله الأمين العام.

٨٢ - وساهم برلمانيون أيضاً في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وعقد مكتب الممثل السامي اجتماعات خاصة بمجموعة أقل البلدان نمواً على هامش العديد من الندوات الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي على مدار السنوات الخمس الأخيرة. وضمت الاجتماعات برلمانيين من أقل البلدان نمواً وممثلين عن المجتمع المدني. وكان الهدف من عقدها الاجتماعات هو التحفيز على بلورة رؤية مشتركة ومسار عمل موحد لأقل البلدان نمواً، على سبيل المثال بشأن الكيفية التي يمكن بها أن يصبح كل من الشراكة العالمية والتعاون الإنمائي العالمي فيما بعد عام ٢٠١٥ أكثر تجسيدا للتحديات الإنمائية المتعددة الأبعاد التي تواجهها أقل البلدان نمواً وللهدف المتمثل في كفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

٨٣ - واستمر مكتب الممثل السامي في العمل بهمة مع الشركاء من القطاع الخاص. وبصفة الممثل السامي عضواً في المجلس الاستشاري لمبادرة الطاقة المستدامة للجميع وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي في العالم ولجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية، فقد دعا إلى مراعاة مصالح أقل البلدان نمواً من أجل تمهيد الطريق لتعزيز فرص الحصول على الطاقة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والربط الرقمي في هذه البلدان. ونظم المكتب أيضاً مناسبة جمع فيها الشركاء من القطاع الخاص لمناقشة التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً في تمويل التوسع في تنفيذ مبادرات الطاقة الخاصة بها، ومناقشة كيفية تحقيق أفضل استفادة من كل الأموال المتاحة. ويمكن لإنشاء مرفق تمويلي وتخصيصه لمعالجة مسائل تمويل الطاقة في أقل البلدان نمواً من منظور كلي وشامل أن يساعد في تحقيق هذه الغاية.

٨٤ - وأضفى مكتب الممثل السامي طابعاً مؤسسياً على الأنشطة المضطلع بها على نطاق المنظومة لدعم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، في إطار الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نمواً. ووضع المكتب مجموعة من المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات لتكون بمثابة مجموعة أدوات^(١٣) لدمج الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ونظر فيها أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية ببرامج مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وسيتم إصدار هذه المجموعة من الأدوات في مناسبة رفيعة المستوى تعقدها منظومة الأمم المتحدة خلال استعراض منتصف المدة بهدف توطيد وتحسين التعبئة في المنظومة لصالح دعم أقل البلدان نمواً، وكفالة اضطلاع المنظومة بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول واستنتاجات الاستعراض بصورة منسقة وفي المواقيت المناسبة.

(١٣) متاحة على الرابط التالي: <http://unohrrls.org/mainstreamingtheipoa/>.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٥ - بعد مرور حوالي خمس سنوات على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، أحرز العديد من أقل البلدان نمواً تقدماً جيداً في المسيرة نحو تحقيق التطلعات الإنمائية المحددة في برنامج عمل إسطنبول. وفي حالة توافر البيئة المواتية على الصعيدين المحلي والعالمي، من المرجح جداً أن يستمر هذا التقدم في السنوات المقبلة. غير أن هذا التقدم لا يسير كله في اتجاه واحد ولا يتوزع بالتساوي على البلدان والقطاعات. علاوة على ذلك، فمن المؤكد أن التقدم لن يتحقق تلقائياً.

٨٦ - ومن الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج عمل إسطنبول على مدى خمس سنوات أن إحراز تقدم سريع يستلزم تطبيق نهج قائم على الشمول وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، والحس القوي بالاتجاه، والالتزام بالتنفيذ، والرصد والمتابعة الفعالين من أجل إعادة مواءمة استراتيجيات التنفيذ مع الظروف المتغيرة والدروس المستفادة. ويتوقف توافر كل تلك العناصر اللازمة للنجاح على توافر القيادة الوطنية الفعالة والدعم الدولي القوي والمساءلة المتبادلة.

٨٧ - وثمة درس آخر وهو أنه لن يتسنى تحقيق نمو اقتصادي مطرد ومنصف وشامل للجميع أو الحد من الفقر بشكل ملموس أو بناء القدرة المستدامة على الصمود إلا إذا حدث تحول اقتصادي هيكلي يقود إلى تحقيق هذه الأهداف. ولا يمكن أن يحدث هذا التحول، بدوره، إلا إذا حظيت مسألة بناء القدرات الإنتاجية بالأولوية الواجبة.

٨٨ - وتتجلى تنمية القدرات الإنتاجية في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والتصنيع المستدام الشامل للجميع الذي يرفع القيمة المضافة ويعزز القدرة التنافسية، وتأسيس قطاع خدمات يركز على الثروات الطبيعية والبشرية. وتتيح تنمية القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً أن تدخل في دورة مثمرة يتم فيها توليد الثروات وفرص العمل المستدامة وتوسيع قاعدة الموارد المحلية وزيادة ضخ الاستثمارات اللازمة لإنشاء الأصول الإنتاجية وصيانتها. وتستوجب هذه التنمية تطبيق استراتيجية شاملة لتطوير القطاع الإنتاجي، تقود إلى زيادة إنتاجية العمالة من خلال تنمية المهارات والتكنولوجيا والابتكار، وتطوير الهياكل الأساسية، وتوفير سبل الحصول على الطاقة المستدامة، وتنمية القطاع الخاص مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحسين إتاحة التمويل للجميع وخاصة النساء وسكان الريف، وتهيئة بيئة سياساتية داعمة، وتطبيق الشفافية واحترام سيادة القانون.

٨٩ - وتتمتع أقل البلدان نمواً بإمكانات بشرية هائلة. غير أن هذه الإمكانيات لم تستغل حتى الآن بشكل كامل، فلا تزال الغالبية العظمى من الناس تفتقر إلى المهارات وتعاني من البطالة الكاملة أو الجزئية، وتوجد نسبة كبيرة من النساء إما مستبعدة من القوى العاملة أو تؤدي أعمالاً لا تؤخذ في الحسبان. وعند وضع رؤية طويلة الأجل تركز على توفير تعليم جيد، بما فيه التعليم المهني، وتهيئة فرص تعلم للجميع وتزويد النساء والشباب بالمهارات اللازمة لمباشرة الأعمال الحرة وتمكينهم من الحصول على تمويل لبدء مشاريع جديدة، يصبح من الممكن تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي يتمتع بها أغلب السكان في أقل البلدان نمواً.

٩٠ - وتواجه أقل البلدان نمواً خطرَ التعرض للأزمات المالية والاقتصادية والكوارث الطبيعية والصدمات المتصلة بتغير المناخ وقابلية التضرر منها على نحو غير مسبوق. ويؤثر تعرضها للصدمات وقابلية تضررها منها على هذا النحو على التقدم البشري والاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وحتى يتسنى تحقيق التنمية المطردة في هذه البلدان فإنه من الضروري بناء قدرتها على الصمود، بسبل تشمل تعزيز التحول الهيكلي والقدرة على تحمل الدين، وحماية قاعدتها من الموارد الطبيعية ونظمها الإيكولوجية الإقليمية وتنوعها البحري. وتشكل القدرات المحدودة لهذه البلدان - حتى التي كانت حتى الآن ناجحة نسبياً - والتحديات المتعددة التي تواجهها مبررات وجيهة لتوفير دعم دولي قوي للاستراتيجيات الرامية إلى تخفيف حدة المخاطر والتكيف مع التغيرات. ويتعين مواصلة تطوير آليات الدعم من أجل تعزيز قدراتها على بناء القدرة على الصمود وفق نهج أكثر شمولاً.

٩١ - وضمن مجموعة أقل البلدان نمواً، تأخرت البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان الخارجة من نزاعات عن غيرها في مسيرتها صوب تحقيق الأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل إسطنبول. ويشكل السلام والأمن وحماية حقوق الإنسان الأساسية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية. وإذا كان النزاع يقوض التنمية، فإن انعدام التنمية أيضاً يوجب النزاع ويطيل أمد المرحلة الانتقالية. وينبغي في هذا البلدان أكثر من غيرها ألا تقتصر السياسات على وقف الأعمال القتالية ووضع عملية سياسية شاملة للجميع، وإنما ينبغي أن تشمل أيضاً تقديم الخدمات العامة بفعالية وإيجاد فرص العمل وتعزيز الأنشطة الاقتصادية في إطار الاستراتيجية المتكاملة لهذه البلدان.

٩٢ - وستسهم الشفافية والمساءلة وسيادة القانون على الصعيد الوطني بدرجة كبيرة في الإسراع بوتيرة التقدم نحو تنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وبالمثل، يتعين أن تكون إدارة المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية العالمية وغيرها من الهيئات العالمية الواضحة للقواعد

أكثر إدماجاً لأقل البلدان نمواً وأكثر استجابة لشواغلها وتطلعاتها. ويقدم أيضاً انتشار مرض إيبولا وتدفقات اللاجئين والمهاجرين بأعداد كبيرة مؤخراً صورةً توضيحيةً لزيادة الترابط والاعتماد المتبادل بين البلدان بغض النظر عن مستويات نمائها وللحاجة إلى تضافر الإجراءات على الصعيد العالمي في المسائل التي تؤثر على أقل البلدان نمواً ولكن يكون لها تأثير عالمي.

٩٣ - ونظراً لضعف أقل البلدان نمواً وارتفاع معدلات الفقر فيها ومحدودية قدراتها، ظلت تعتمد بشدة على الدعم العالمي فيما يتعلق بالموارد وتنمية القدرات والمساعدة التقنية. وفي وقت يتزايد فيه ضعفها ولا تزال فيه قدراتها محدودة، يكون الدعم الدولي عنصراً حاسماً في التنفيذ الكامل لبرنامج عمل إسطنبول في السنوات المقبلة.

٩٤ - ويتعين على شركاء التنمية أن يقوموا في أقرب موعد ممكن باستيفاء الحد الأعلى من التزامهم بتوفير ما يعادل ٠,٢ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً. وفي الوقت نفسه، ستكون إحدى الإشارات القوية على صعيد السياسات التزامهم بتوجيه حصة أكبر من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية إلى هذه البلدان. ومن المهم أيضاً الحفاظ على المبادئ المتعلقة بفعالية المعونة والتنمية، بما في ذلك إمكانية التنبؤ بالمعونة وشفافيتها، وتنسيقها، وعدم تقييدها بشروط، وامتلاك البلد المعني لزمam الأمور. وسيكون للمساعدة الإنمائية الرسمية تأثير مضاعف، إذا وجه قدرٌ أكبر منها إلى القطاع الإنتاجي وإذا استخدمت لحشد المزيد من الموارد من أجل تطوير الهياكل الأساسية والطاقة.

٩٥ - وبالمثل، ينبغي أن يكون إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قادراً على حشد المزيد من الموارد والاستثمارات وأن يكون بمثابة منصة للتعليم من الأقران دعماً لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول. وسيكون هذا الدور وإضفاء طابع مؤسسي أكبر على المساهمة المقدمة لأقل البلدان نمواً في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في محلها بالنظر إلى تنامي قدرات البلدان الشريكة من الجنوب.

٩٦ - وينبغي أن تكون تعبئة المزيد من الموارد المحلية ركيزةً أساسية لتعبئة الموارد ككل. وليس من شأن هذا النهج أن يؤمن إمكانية وصول أقل البلدان نمواً إلى معين قار من الموارد فحسب وإنما يوفر أيضاً حيزاً سياساتياً أوسع في استخدام تلك الموارد. وسيقتضي تحسين تعبئة الموارد المحلية تحقيق نمو قوي ومطرّد ومواصلة الإصلاحات الجارية وتعزيزها، بما في ذلك تحديث النظم الضريبية يجعلها أكثر تصاعدية، وتبسيط الحوافز الضريبية، ومعالجة المشاكل المتصلة بتسعير التحويل الداخلي، وتحسين الامتثال الضريبي. وإذا كان الدعم المقدم من المجتمع الدولي لتلك الجهود الجارية بنفس القوة فإنه سيمكّن هذه البلدان من توليد المزيد

من الموارد في الأجل المتوسط. وسيكون لتطوير القطاع الخاص وهيئة بيئة مواتية للأعمال التجارية دور بالغ الأهمية في تعبئة الموارد المحلية.

٩٧ - وفي حين شهدت تدفقات التجارة الناشئة من أقل البلدان نموا والمتجهة إليها زيادة مطردة بالقيم المطلقة، فإن حصتها النسبية لا تزال أقل كثيرا من إمكاناتها، مع وجود تحد هائل يكمن في اختلالات التجارة المستمرة. ومن شأن النفاذ التفضيلي لجميع هذه البلدان إلى السوق بصورة مجدية ومستقرة، وإلغاء الحواجز غير الجمركية، وتبسيط قواعد المنشأ، ودعم استجابات جانب العرض، مع توجيه المزيد من الموارد في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة والإطار المتكامل المعزز إلى أقل البلدان نموا، إلى جانب مبادرات الدعم الثنائية والإقليمية الفعالة، أن يسهم إلى حد كبير في تحسين الأداء التجاري لهذه البلدان ومساعدتها على تحويل اقتصاداتها وبناء القدرة على الصمود.

٩٨ - ولتلبية حاجة هذه البلدان الماسة إلى سرعة التحول إلى التصنيع وتوليد الطاقة وتطوير الهياكل الأساسية وإحراز تقدم في مجالي التكنولوجيا والابتكار، من الضروري زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها. والمستوى الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر ليس منخفضا فحسب، وإنما يتركز أيضا في بضعة بلدان وقطاعات. ويتعين الشروع في اتخاذ تدابير على مستوى البلد الأصلي والبلد المضيف على حد سواء و/أو تعزيزها. وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي دعم الاستثمار المنسق لهذه البلدان بمساهمة جميع الأطراف صاحبة المصلحة، وفقا للتعهد المعلن في خطة عمل أديس أبابا باعتماد وتنفيذ نظم لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد، يمكن أن تتضمن التدابير الرئيسية ما يلي: (أ) تقديم دعم مالي وتقني لإعداد المشاريع والتفاوض على العقود؛ و (ب) إسداء دعم استشاري في تسوية المنازعات المتصلة بالاستثمار؛ و (ج) إتاحة إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بالتسهيلات الاستثمارية؛ و (د) تعزيز التأمين ضد المخاطر والضمانات عن طريق جهات منها على سبيل المثال الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار. وسيتعين على أقل البلدان نموا مواصلة تحسين بيئة الأعمال التجارية والبيئة التنظيمية لديها لجذب قدر أكبر وأكثر تنوعا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٩٩ - كذلك سيتطلب زيادة التأثير الإنمائي للتحويلات المالية خفض تكاليف المعاملات المتصلة بها، وتوجيه نسبة متزايدة من هذه التدفقات نحو القطاع الإنتاجي وتسخير إمكاناتها إلى أقصى درجة في سبيل تطوير القطاع المالي والمصرفي.

١٠٠ - ويفضي العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى سرعة التنمية الاقتصادية والتحول وإلى بناء القدرة على الصمود. ويقتضي تحقيق تلك المكاسب اتباع نهج كلي يعالج جميع أجزاء

المنظومات البيئية للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي هذا الصدد ينبغي القيام في أقرب فرصة بتشغيل بنك التكنولوجيا وآلية دعم العلم والتكنولوجيا والابتكار المخصصة لأقل البلدان نمواً، بدعم من جميع شركاء التنمية والقطاع الخاص العالمي والمنظمات الخيرية.

١٠١ - وبالنظر إلى قلة البيانات الموثوقة في جميع الميادين، ينبغي إيلاء الأولوية الواجبة لأقل البلدان نمواً لبناء القدرات في مجال جمع وتجهيز البيانات وضمان دقة هذه البيانات وحسن توقيتها. وسيؤدي توافر البيانات إلى تحسن كبير في تنفيذ ورصد برنامج عمل إسطنبول وأهداف التنمية المستدامة وتعزيز المساءلة.

١٠٢ - وستسهم الجهود الوطنية والدعم العالمي المتواصل في تعزيز خروج هذه البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. والتقدم الذي أحرز مؤخراً صوب خروجها من فئة أقل البلدان نمواً يبعث على التشجيع. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فمن المرجح أن تستوفي أكثر من ١٠ بلدان إضافية من أقل البلدان نمواً معايير الخروج من الفئة خلال السنوات الخمس إلى السبع المقبلة. ومن شأن هذه الزيادة أن تمثل تغيراً كبيراً مقارنة بالعقد السابق الذي لم يخرج فيه من فئة أقل البلدان نمواً سوى بلدان.

١٠٣ - وهناك علامات واضحة على تحسن الأداء وعلى أن الأمل أكثر إشراقاً. إلا أن من المهم أن يُنظر إلى رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً لا باعتباره نقطة فاصلة، وإنما باعتباره خطوة حازمة نحو تحسين التنمية الاقتصادية وكفالة أطرافها ونحو تحقيق التحول الهيكلي الحمود. وينبغي بالتالي أن يقوم شركاء التنمية والمنظمات الدولية بتوفير دعم متواصل للتدابير الرامية إلى الانتقال السلس لهذه البلدان بحيث لا تنكص على عقبها البلدان التي خرجت من فئة أقل البلدان نمواً. وينبغي أيضاً أن يوفر شركاء التنمية والمنظمات الدولية الدعم للبلدان التي تتطلع إلى الخروج من فئة أقل البلدان نمواً من أجل أن تتحرك في هذا الاتجاه في السنوات القادمة. وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة، بقيادة مكتب الممثل السامي، تسخير أنشطتها الفنية وبرامجها التنفيذية لدعم تأهل البلدان للشطب من قائمة أقل البلدان نمواً وانتقالها السلس.

١٠٤ - وقد عيّنت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، والاتفاق المتعلق بتغير المناخ المعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف، ونتائج العمليات العالمية الأخرى، حدود ومعايير الإطار الإنمائي العالمي الشامل للسنوات القادمة وبيئت محتواه، مع جعل تعزيز الشراكات العالمية في جوهره. وترد في وثائقها الختامية بصورة بارزة شواغل أقل البلدان نمواً وتطلعاتها. وتنفيذ هذه الوثائق الختامية، إلى جانب بنود برنامج عمل إسطنبول، سيتم القضاء على الفقر وتحويل الهيكل الاقتصادي وبناء القدرة

على الصمود في أقل البلدان نمواً. وسيكون اتساق هذه العمليات عنصراً حاسماً لضمان فعالية تنفيذها ورصدها ومتابعتها على أرض الواقع.

١٠٥ - وسيواصل مكتب الممثل السامي الدعوة من أجل مراعاة مصالح أقل البلدان نمواً وشواغلها على الصعيد العالمي والمساهمة في عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، والاتفاق بشأن تغيير المناخ المعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف. وسيواصل المكتب جهوده الرامية إلى بناء صلات وأوجه تآزر بين عمليات المتابعة والاستعراض تلك وعملية متابعة واستعراض برنامج عمل إسطنبول. وإضافة إلى ذلك، سيعزز المكتب التنسيق بين البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لضمان تحسين الاتساق بين جميع العمليات على الصعيدين الإقليمي والعالمي مع الدعوة أيضاً إلى تحسين التكامل على الصعيد الوطني.

١٠٦ - وهذه هي المرة الأولى التي يستهدف فيها المجتمع الدولي استئصال شأفة الفقر المدقع من على وجه الأرض. وقد بينت دراسات شتى أنه إذا لم نخط خطوات حثيثة ملموسة في برامجنا، فمن المرجح أن تزيد في الأجل المتوسط نسبة الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع في أقل البلدان نمواً، وذلك بالنظر إلى زيادة معدل نموها السكاني وزيادة نسبة الفقر إلى السكان فيها. ونتيجة لأوجه التقدم المحرزة في العلم والتكنولوجيا والمعرفة والمعلومات ولتوافر قدر أكبر من الموارد المالية العالمية المجمعة، لا يكون القضاء على الفقر أمراً مرغوباً فحسب، وإنما أيضاً أمراً ممكناً مع زيادة التعاون الدولي وتكثيف الجهود الوطنية بدرجة أكبر من أي وقت مضى. ولدى العالم كثير مما يحرص عليه في أقل البلدان نمواً. وإذا كان بمقدور العالم أن يحقق نجاحاً في هذه البلدان، فبمقدوره أن يحقق نجاحاً في أي مكان. وينبغي أن يكون استعراض منتصف المدة مناسبة لتعزيز الالتزام العالمي ومضاعفة الجهود من أجل بلوغ الأهداف المشتركة في أقل البلدان نمواً بوتيرة أسرع وباتساق أكبر.